بسم الله الرحمن الرحيم

خص بالذكر من صفاته العلى ما هو خص به لا يذهب على
احد من الخواص بل على كل من يعرف معنى الاختصاص ان المراد
من تخصيص الوصف المذكور بالذكر جعل الذكر مقصورا
عليه لا مقصورا عليه للبحث في امكانه مع ان الحمل عليه
يفوت المقصود ويخل التقريب والوجه في ادخال
الباء على المقصور مع انه خلاف الاصل مشهور ومذكور
في اكثر الحواشي والمراد بعلو الصفات خلوها عن سمات
المحدثات وتعاليها بتعالي الذات عن الاشباه والانداد
وهو الاوفق لحمل التوصيف على الايضاح والانسب
بتجريد افعل عن معنى التفضيل او ارتفاعها قدرا وعظمها
شانا بالقياس الى صفات الاخر على ما هو الاجدر بالحمل
على التقييد والاقرب من اعتبار معنى التفضيل ثم ان
الظاهر ان المعنى الظاهر من صيغة الحصر اعني الزيادة على
الغير في اصل الاختصاص لا ينبغي ان يراد لظهور
ان مفهوم الاختصاص به ليس يقابل لتفاوت الافراد
بالزيادة والنقصان او الشدة والضعف بان يكون هذا

في حد من مراتب الاختصاص به تعالى وذاك في حد آخر دونه
الاول او فوقه كما هو مقتضى التحقيق في معنى كون الشيء
مقولا بالتشكيك بحسب هذين الامرين والا يلزم اتصاف
بعض اوصافه المختصة به تعالى بالعموم في الجملة ضرورة
ان التفاوت بين الشيئين في احد المتقابلين بحسب الامرين
المذكورين انما يتصور بالقياس الى المقابل الآخر مثل
ظهور التفاوت بين الماءين في وصف البرودة مثلا باعتبار
اتصاف احدهما بالحرارة لا لوجود في الآخر حتى لو فرض
كونهما في اعلى مرتبة من مراتب البرودة او في مرتبة واحدة
منها لا يتصور التفاوت المذكور بينهما ولعل هذا هو السر
في نفي بعض اهل التحقيق مقولية الوجود بالتشكيك بحسب
ما ذكر من الامرين مع ظهور انبعاث وجود الممكنات
من وجوده تعالى ووضوح احتياجه اليه وما لا ينبغي ان
يراد لا ينبغي ان يحمل الكلام عليه فالاظهر حملها على
الاظهرية في الاختصاص على ما اختاره بعض الفضلاء
او الاقدمية او الاولوية بمعنى كل منهما في اختصاص
المطلوب الذاتي به تعالى دون ما عداه والحمل على الاول
وان كان له وجه ايضا الا انه لا يخفى على الفطن ان الحمل على واحد

Copyright © King Saud University